تجميد التحقيق في جريمة «النفق»

لمصلحةِ مَنْ؟

< توافد اليمنيين من مختلف محافظات الجمهورية لتهنئة الزعيم علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر- بالنجاة من النفق الإرهابي، لا يعكس شكلاً من اشكال التضامن والتنديد بالأعمال الإجرامية وإنما يجسد هذا التداعي الشعبي موقفاً رافضاً لتلك الأعمال الإجرامية التي تدار من وكر تآمر خطير يستهدف ليس حياة الزعيم، وإنما أمن واستقرار ووحدة اليمن والانقلاب على التسوية السياسية، ومخرجات مؤتمر الحوار..

رسائل أبناء الشعب اليمني المتوافدين إلى منزل الزعيم واضحة، في مضامين كلماتهم الشجاعة والتي تعبر عن رفضها الواضح للتلاعب في جريمة النفق ومحاولة تمييعها كما هو حال الجريمة الإرهابية التي استهدفت حياة الزعيم وكبار قيادة الدولة والمؤتمر في جمعة رجب 2011م.

إن التلاعب بجريمة النفق يكشف عن أن رؤوس المؤامرة يواصلون تنفيذ مخطط إرهابي جديد يستهدف حياة الزعيم بعد فشلهم في النفق.. وهذا ما يدركه أبناء الشعب اليمني والذين يجددون الوفاء للزعيم ويعاهدونه على التصدي لكل المؤامرات التي تستهدف المؤتمر وقيادته..

لقد اصبحت مؤامرة النفق قضية كل يمني، نظراً لخطورتها، ولهذا أوكل الرئيس هادي مهمة التحقيق فيها إلى لجنة أمنية عليا..

المؤكد أن شخصيات نافذة دخلت على الخط وبدأت تعرقل مسار التحقيق في القضية.. حيث تم استبعاد ضباط من حراسة رئيس المؤتمر كان قد تم انتدابهم في لجنة التحقيق، وعدم استدعائهم او اطلاعهم على المستجدات التي توصلت لها اللجنة.. خلافاً لبطء إجراءات اللجنة وعدم تعاملها بجدية مع معلومات حصلت عليها منذ وقت مبكر عن أحد المنازل التي جرى فيها تخزين المتفجرات التي كانت معدة لاستخدامها في عملية اغتيال رئيس المؤتمر وأسرته وقيادات المؤتمر التي ترتاد منزله.

وتفيد معلومات أنه رغم البلاغ بضرورة مداهمة المنزل وتفتيشه إلا أن اللجنة ماطلت في اتخاذ الاجراء حتى مرور عشرة ايام، ليتم بعد ذلك مداهمة المنزل بعد افراغه من تلك المواد.

وبهذا الخصوص نقل موقع "براقش نت" أواخر اغسطس عن مصادر رفيعة القول: إن توجيهات عليا صدرت الى اللجنة الامنية والامن القومي بتجميد التحقيقات بشأن قضية حفر النفق الى منزل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح.

وان هذه التوجيهات جاءت في وقت كانت التحقيقات قد توصلت إلى معلومة مهمة حول القضية".

والأخطر من ذلك هو تسريب معلومات واخبار مفبركة حول جريمة النفق عبر مواقع اخبارية تحاول تمييع هذه الجريمة الخطيرة، وهذا يضع اللجنة الأمنية المكلفة بالتحقيق على المحك.. سيما وهي تدرك أن جريمة النفق لم تستهدف الزعيم فقط وإنما أمن واستقرار ووحدة الوطن وتقويض عملية التسوية السياسية الجارية في البلاد وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وإخراج الوطن من النفق المظلم وتجنيبه المصير المجهول الذي تخطط له بعض القوى التي افتعلت أزمة 2011م وأوصلت بلادنا إلى الأوضاع الراهنة المتسمة بالتردي والانفلات والفوضى وعدم الاستقرار وإشاعة الخوف والرعب في أوساط المواطنين .. وهي القوى المتضررة من التسوية السياسية ومن استقرار الوطن وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار.

وبالتالي على لجنة التحقيق أن تسمع جيداً للموقف الوطني الذي يواصل التعبير عن إدانته واستنكاره الشديدين لكل الأعمال الإجرامية التي لاتريد الخير للوطن والشعب.. ومازالت تعمل على زعزعة الأمن والاستقرار.. وإقلاق السكينة العامة للمجتمع والتي كان آخرها جريمة حفر نفق الغدر والخيانة من داخل هنجر في شارع صخر شمال منزل الزعيم علي عبدالله صالح وعلى وجه التحديد إلى المسجد الواقع في فناء المنزل الذي يؤدي المصلون فيه صلواتهم كسائر المسلمين.

ومنذ قرابة الشهر والوفود التي تتوافد إلى منزل الزعيم يعلنون انهم يقفون بالمرصاد لكل المتآمرين واصحاب النفوس المريضة والحاقدة المسكونة بنزعات الانتقام والغل وعدم القبول بالآخر الذي يختلف معهم، والذي لا يؤمن بالاعتدال والوسطية وبحق الآخرين في العيش في أمن وأمان.. ونبذ التطرف والغلو والتعصب وكل ما يعكر صفو التعايش والتسامح بين أبناء الوطن الواحد.. وان الاختلاف في الرأي لايعني العداء أو الانتقام.

< أخيراً.. يظل السؤال الأبرز والأهم، لمصلحة مَنْ تم تجميد التحقيق في جريمة «النفق» الإرهابية؟!!

ندعو مَنْ برأسه «الأسباب» و«الجواب» إلى أن يستوعب رسائل المهرجانات الحاشدة في المحافظات التي دانت واستنكرت هذا العمل الدنيئ والجبان، وكذلك رسائل الوفود القادمة يومياً إلى منزل الزعيم لتهنئته بنجاته!!

وزير الخدمة:

400 مليار ارتفاع فاتورة الاجور خلال عامين

السياسة التي اتبعها الاخوان بعد ترأسهم لحكومة الوفاق تتضح كارثيتها بشكل جلي، بتفاقم الأزمات الاقتصادية الخانقة والانفلات الأمني والتي هي نتيجة لسياسة الإقصاء والابعاد للكوادر والكفاءات الوطنية واخضاع الوظيفة العامة للفيد الحزبي.. واعتبر اساتذة في علوم الادارة لـ«الميثاق»: ان تلك الجيوش التي تم توظيفهم من قبل الاخوان وفقا لمعيار حزبي في مختلف اجهزة الدولة المدنية والعسكرية وبصورة غير قانونية تعد من الاسباب الرئيسية لافلاس الخزينة العامة للدولة والتي ارتكبها الاخوان بقصد وتعمد ، اضافة الى الفساد الفظيع الذي مارسوه ونهبهم للمال العام، مشيرين الى ان هذه السياسات التي ارتكبت تعد من ابرز الاسباب للازمة الخطرة التي تعاني منها البلاد في الوقت الراهن ..

الزيادة في التوظيف سبب مشاكل إضافية للدولة

هذا وكان الاسبوع الماضي كشف نبيل شمسان وزير الخدمة المدنية والتامينات عن ارتفاع فاتورة الاجور والمرتبات خلال فترة حكومة الوفاق من 600 مليار ريال الى ترليون ريال بزيادة 400 مليار ريال خلال العامين الماضيين نتيجة الزيادات في حجم القوى العاملة ووحدات الخدمة العامة وهو ما اضاف هما ومشكلات اضافية للدولة ، كما ان الامور اصبحت مفتوحة دون تحديد سقوف للوظائف لكل وحدة او مؤسسة".

موضحا ان وزارة الخدمة انجزت خلال المرحلة الأولى من نظام البصمة والصورة 90% في القطاع المدني لوحدات الجهاز الاداري للدولة ونسبة 25% في قطاع الجيش والامن.

جاء ذلك خلال اللقاء التشاوري الخاص بمناقشة مستوى إنجاز مشروع نظام البصمة والصورة واستكمال تنفيذها للتخلص من الموظفين المزدوجين والوهميين والذي حضره مدير مكتب رئاسة الجمهورية احمد عوض بن مبارك ووزير التخطيط الدكتور محمد السعدي ورئيس هيئة الاركان العامة اللواء الركن احمد علي الأشول وسفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية وممثلين عن الصندوق والبنك الدوليين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

وقال شمسان : انه تم تدشين نظام البصمة والصورة في قوات الامن الخاصة قبل اسبوعين ، إضافة الى صرف مرتبات وزارة الدفاع عبر البريد، فيما سيتم خلال الاسبوعين القادمين تدشين النظام في جهازي الامن القومي والسياسي.

مؤكداً ان التخلص من الموظفين الوهميين تعد اشكالية اساسية تسعى الوزارة للتخلص منها ، إذ لا يمكن تحقيق نتيجة او نهضة حقيقية دون ادارة كفؤة للموارد البشرية والادارية.

بيد أن المشكلة- حسب اساتذة في علوم الإدارة- لم تعد تكمن في الازدواج الوظيفي والأسماء الوهمية، بل بذلك الكم الكبير من الموظفين الحزبيين الذين اثقلوا الجهاز الإداري للدولة.. وأكدوا انه إذا لم يتم معالجة مشكلة التوظيف الحزبي فإن الأمور سوف تتفاقم..

«الإخوان» وراء تزايد ظاهرة الانتحار في اليمن

ارجع مختصون واكاديميون أسباب تزايد جرائم الانتحار في اليمن إلى سوء إدارة الاخوان لسياسات الحكومة في البلاد والتي تسببت في تدهور اقتصادي وفقدان الأمل في المستقبل، وتفشي الفساد ونهب المال العام، والاستئثار بالوظيفة العامة واخضاعها لمعايير حزبية وعائلية، الأمر الذي خلق بين صفوف الشباب وأغلب المواطنين حالات اكتئاب ويأس من المستقبل أو العيش حياة كريمة..

وقال المختصون: إن حكومة الوفاق التي يقودها «الاخوان المسلمين» في اليمن شنت حرباً قذرة على الشباب الذين يشكلون غالبية السكان، حيث منعت توظيف الخريجين منذ 2011م، كما تسببت الحكومة في فقدان مئات الآلاف من فرص العمل التي كان يعمل فيها مئات الآلاف ويعيلون منها اسرهم.. وازداد الوضع تدهوراً جراء الاختلالات الامنية التي اثرت سلبا على العاملين في الريف تحديداً، والذي انعكس سلباً على الجوانب النفسية لدى الكثير من المواطنين..

وبهذا الخصوص سجلت الأجهزة الأمنية اليمنية ، وقوع 144 حالة انتحار خلال النصف الأول من 2014م بينها 35 امرأة، وهو رقم متواضع وفقاً للاخصائيين الذين أكدوا لـ«الميثاق» ان مجتمعنا اليمني مجتمع محافظ لا يعلن عن حالات الانتحار لدوافع دينية واجتماعية وأن الرقم أكثر من هذا المعلن اضعافاً..

وذكر تقرير أمني نشره الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية، "إن حوادث الانتحار التي وقعت خلال النصف الأول من العام الجاري، امتدت إلى 21 محافظة"، من أصل 22 محافظة .

وتصدرت محافظة تعز المحافظات بعدد حالات الانتحار، حيث سجلت 21 حالة معلنة، وتلتها أمانة العاصمة صنعاء بـ20 حالة انتحار، بينما احتلت محافظة الحديدة المرتبة الثالثة بـ 19حالة انتحار، وتوزعت حوادث الانتحار المتبقية على المحافظات الأخرى وبأعداد متقاربة عدا محافظة ريمة التي لم تسجل أية حالة.

وكانت وزارة الداخلية قد ذكرت في إحصائية لها في يوليو وقوع 13 حالة انتحار خلال شهر رمضان المبارك وإجازة عيد الفطر وقعت في عدد من محافظات البلاد..

وأفادت بأن أهم الأسباب الدافعة للانتحار هي المعاناة من الحالات النفسية والأسرية، ناهيك عن وجود أسباب ودوافع أخرى لم تفصح عنها.

مرتفعة بين من تبلغ أعمارهم 70 عاماً أو أكثر، لكن في بعض الدول كانت المعدلات الأعلى للانتحار بين الشبان.

وقالت مديرة المنظمة مارجريت تشان، إن التقرير هو "دعوة للتحرك من أجل معالجة مشكلة كبيرة للصحة العامة، أعتبرت من المحرمات لفترة أطول مما ينبغي".

وخلص التقرير إلى أن معدلات الانتحار بين الرجال، بوجه عام، أعلى منها بين النساء، وفي الدول الثرية، يبلغ عدد الرجال الذين ينتحرون ثلاثة أمثال عدد النساء.

الانتحار عالمياً

وعلى ذات الصعيد قالت منظمة الصحة العالمية، الخميس، إن أكثر من 800 ألف شخص ينتحرون سنويًا، على مستوى العالم، بمعدل شخص كل أربعين ثانية.

وفي أول تقرير دولي لوضع حد للانتحار، قالت المنظمة ، إن نحو 75% من حالات الانتحار تحدث بين أشخاص من دول فقيرة أو متوسطة الدخل، ودعت لبذل مزيد من الجهود، لتقليل فرص الوصول إلى الأدوات الشائعة للانتحار.

وعلى المستوى الدولي، فإن مستويات الانتحار